

الرئيسية | تغطية

"المدن" تنشر مقدمة "لبنان بين الأمس والغد" لنواف سلام

لبنان - ثقافة | 2024/05/20



في الوقت الذي يعمل القضاء والبنك في تدارك المشاكل الخاصة والاستثنائية وبالتعاون مع الجهات

مشاركة عبر

حجم الخط

صدر حديثاً، بالعربية والفرنسية، كتاب "لبنان بين الأمس والغد" للدبلوماسي والأستاذ الجامعي اللبناني، نواف سلام، الذي يشغل حالياً منصب قاضٍ في محكمة العدل الدولية في لاهاي، ونشر هنا مقدمة الكتاب الصادر عن دار "شرق الكتاب" في بيروت، وبات متوافراً في المكتبات.

مدخل

تتمثل مأساة اللبنانيين في أنَّ مواطنيتهم مقيدة ودولتهم غير مكتملة، وهي مأساة تتخطى انتماءاتهم الطائفية أو السياسية، وتعرّجات التاريخ، وما حملت في طياتها من عنف ودماء.

إنَّ صلة المواطن بالدولة في لبنان لم تكن يوماً مباشرة، بل كان عليها أن تمرّ دوماً عبر العلاقات العتسعية التي تربط الطوائف بالنظام السياسي. لذلك لم يتمكن الفرد من تحقيق ذاته كمواطن بالمعنى الكامل، كما أنَّ الأرجحية السياسية للجماعات الطائفية لا تزال تمنع قيام دولة فعلية بما يفترضه ذلك من قدرة على بسط سيادتها في الداخل كما في الخارج.

هذه الإشكالية المؤلمة هي ما يجمع بين فصول هذا الكتاب التي كتبت في الأصل كأبحاث مستقلة وفي فقرات مختلفة امتدت على أكثر من ربع قرن.

من أجل جمهورية ثالثة

يمرّ لبنان اليوم في إحدى أخطر مراحل تاريخه المعاصر، وهذا ما يتطلب التصدي للجذور العميقة للأزمة المالية والاقتصادية التي يعاني منها، ووضع برنامج متكامل لبناء اقتصاد حديث ومنتج: الاقتصاد يرتكز على تخفيض نموّ شامل ومستدام وعلى تأمين فرص العمل من خلال تطوير الزراعات الثقافية والصناعات المستندة إلى التكنولوجيات الجديدة وتكبير الاقتصاد الأخضر. وهذا يتطلب أيضاً تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي ووضع نظام ضريبي جديد أكثر فعالية وإنصافاً.

غير أن الشرط الأساس لتحقيق ذلك هو قيام دولة قادرة وعادلة، ذات إدارة شفافة وفاعلة: دولة تؤمن صحة تمثيل المواطنين وتوافر شروط المساءلة والمحاسبة، وهذا ما يقودنا بدوره إلى ضرورة الإصلاح السياسي ومركزيته.

لذلك، نركز قسمًا من هذا الكتاب للإصلاحات السياسية التي تمثل المعالم الرئيسية لـ "الجمهورية الثالثة" المطلوب إقامتها على مبدأ المواطنة الجامعة ومفهوم سيادة القانون؛ يكمل آخره المقصود هنا تأمين الشروط اللازمة للانتقال إلى دولة حديثة و"مدنية" تركز على قيم المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية، بدلاً من الطائفية والمحاصصة والزبائنية. دولة "تجسد في جميع الحقول والمجالات دون استثناء" المبادئ العالمية لإعلان حقوق الإنسان، كما نصت عليه مقدمة الدستور المعدل بالاستناد إلى الطائف.

ونبين في هذا القسم كيف أنه كلما ترمخت الطائفية، ازدادت سلباتها. لذلك، فإننا نشدد على أن ازدياد قوة هذه الظاهرة منذ الحرب يجب أن يقودنا إلى إدراك أكبر للحاجة إلى إعادة النظر في الدور المحوري الذي تواصل الطائفية لعبه في الحياة السياسية اللبنانية، وإلى التفكير الجاد في الاستراتيجيات التي يمكن أن تؤدي إلى التغلب عليها بدل تسويق الاستسلام لها. وقد أضحت هذه المهمة بطبيعة الحال، أكثر تعقيدًا مما كانت عليه قبل عام 1975، أو عند اعتماد اتفاق الطائف عام 1989، لكنها أصبحت أيضًا أكثر إلحاحًا بسبب الانتشار المستمر لضرر الطائفية، سواء في المؤسسات العامة أو داخل المجتمع.

لعلّ الأهم هنا أن الأمل بإمكان تجاوز النظام الطائفي الراهن قد تمّ إحياءه خصوصًا من خلال ما عبر عنه الشباب من تضامن وتعالٍ على الانتماءات الطائفية والمناطقية والفتوية على امتداد أيام الانتفاضة التي اندلعت في تشرين الأول 2019.

نواف سلام

لبنان بين الأمس والغد

شقيق الكتاب

NAWAF SALAM

Le Liban d'hier à demain

Shedhat/ACTUS STD
L'ORIENT DU LIBAN

لنقطة الانطلاق للإصلاحات التي ندعو إليها هنا، هي العمل في آن واحد، على تنفيذ أحكام الطائف التي لم تُنفذ بعد، وعلى تصحيح الاختلالات. إن الإصلاحات الدستورية التي نقترحها هنا تستند إلى مبدأ إعلاء "منطق المؤسسات" على أي اعتبار آخر، أي أن المقصود منها ليس إعادة توزيع السلطة بين مختلف الطوائف، بل إقامة "الجمهورية الثالثة" المستندة إلى تعزيز دور مؤسسات الدولة وتحسين أدائها، وذلك من دون أن تتجاهل التوازنات الطائفية التي تعكسها بنى المؤسسات الكبرى للدولة والسلطات التي يتمتع بها أصحاب المسؤولية فيها.

وفي انتظار بروز ميزان قوى داخلي يسمح بوضع لبنان على طريق فعلي لتجاوز الطائفية، فإن هدف مثل هذه الإصلاحات هو تحصين لبنان تجاه العاصف الكامتة في دستور الطائف، وسد ثغراته من خلال معالجة الاختلالات في عمل كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية والعلاقة بينهما، كما في علاقتهما بالسلطة القضائية.

في طلبعة الإصلاحات الضرورية، بالإضافة إلى أهمية معالجة عيوب الطائف، نرى وجوب الانتقال إلى نظام المجلستين، كما تنص عليه المادة 22 من الدستور، ما دام المنطقان الطائفي والفردى لا يزالان يتعايشان في لبنان، على الرغم مما يشوب العلاقة بينهما من توتر. هكذا، في هذه المرحلة يضمن مجلس الشيوخ، المطلوب إنشاؤه، التمثيل العادل للطوائف، في حين يؤمن مجلس النواب المشاركة "المواطنة" غير الطائفية.

ما ندعو إليه من عدم الأخذ بالاعتبارات الطائفية، بل فقط بمعايير الجدارة والكفاءة، بالنسبة إلى جميع الوظائف في الإدارة وعلى كل المستويات، لن ينصف مبدأ المساواة بين المواطنين فحسب، بل يساهم أيضا في تحسين فعالية الإدارة ونوعية خدماتها، فضلا عن وضع حدٍّ للزبائنية والمحسوبية اللتين تشكلان الركيزتين الرئيسيتين للفساد والهدر فيها وتقوضان دورها وسمعتها.

المطلوب أيضا تنفيذ "اللامركزية الإدارية الموسعة" التي ينص عليها اتفاق الطائف. ولا شك في أن القيام بذلك سوف يؤدي إلى تحفيز التنمية وتشجيع المشاركة وتعزيز الرقابة المحلية، كما أنه يساهم إلى حدٍّ ما في الحفاظ على بعض الخصوصيات المناطقية. غير أنه، من أجل تحقيق ذلك، لا بدّ من رفض التفسيرات القصوى التي يحاول البعض من هنا وهناك إعطاءها للامركزية المطلوبة؛ أي تلك التي تسعى إلى الحدّ من نطاقها بحيث لا تتمدّ إلا حصريّة الإدارة من ناحية، وتلك التي ترغب في توسيع نطاقها إلى شكل من أشكال الفيدرالية من ناحية أخرى.

إن ما نسعى إلى تعزيزه من خلال الدعوة إلى استقلال القضاء، هو المبدأ الأساسي للفصل بين السلطات، أي ما يشكل حجر الزاوية في مفهوم دولة القانون، وبطبيعة الحال، فإن حماية أكبر للقضاء من التدخل السياسي، لا بدّ من أن تؤدي إلى حماية أفضل للحقوق والحريات. وهذا شرط ضروري أيضا لاستعادة الثقة في الدولة ووضع البلاد على طريق النمو في زمن احتضار النموذج الاقتصادي والمالي الذي ساد بعد الحرب.

يشمل استقلال القضاء في فهمنا له كل الجسم القضائي، أي بما في ذلك القضاء الإداري والعالي. ولا شك أن الوقت قد حان أيضا لإصلاح عمل القضاء وإعادة النظر في دور المحاكم الخاصة والاستثنائية واختصاصها، إن لم يكن في سبب وجودها نفسه، مثل المحكمة العسكرية أو المجلس العدلي.

من المؤكد أن لسلطة قضائية معزّزة استقلالها، دورا كبيرا في مكافحة الفساد. مع ذلك، يجب أن نحرص على عدم الخلط بين المسائل. فإمام المحاكم يجب أن نحاسب الحكّام على إخلالهم بواجباتهم القانونية، على

اختلاف أنواعها، ولكن يبقى أنه تقع على الناخبين في آخر المطاف مسؤولية محاسبة ممثليهم في صناديق الاقتراع على أدائهم السياسي؛ ومن هنا تأتي الأهمية الحاسمة لقانون الانتخابات.

لذلك نقترح إصلاحاً لقانون الانتخابات يُبقي النظام النسبي ولكن يُبدّل من قواعد تطبيقه لجعله أكثر عدلاً وتمثيلاً. والواقع أن تطبيق هذا النظام على الوجه المُشوّه الذي اعتمد في قانون 2017 قد أدّى الى عدد من النتائج المعاكسة لتلك الملازمة عادةً للنظام النسبي. فحصر الاقتراع التفضيلي مثلاً بصوت واحد (بدل اثنين في الأقل) جعل التنافس داخل اللوائح أشد أحياناً من التنافس في ما بينها، مما قوّض المعنى السياسي للانتخاب على أساس اللوائح والبرامج. كما أن حصر الصوت التفضيلي في القضاء، بدل جعله حراً على صعيد المحافظة، قد غلب بدوره الاعتبار المحلي الضيق، بما فيه الطائفي، على المعنى السياسي لاعتماد المحافظة كدائرة انتخابية مع ما تمثّله من تنوع، ولا سيما من اختلاط طائفي في معظم الأحيان.

لذلك يقتضي عدم حصر التصويت التفضيلي بالقضاء وبمرشّح واحد. وأخيراً، كيف يمكننا ألا نؤكد ضرورة خفض سنّ الاقتراع إلى 18 سنة، وكذلك تأمين تمثيل أفضل للمرأة، باشتراط تخصيص حصة لها مثلاً، لا تقلّ عن ثلث المقاعد على جميع اللوائح المتنافسة في الدورتين الانتخابيتين أو الثلاث المقبلة.

تبقى ضرورة التأكيد أن الإصلاحات التي ندعو إليها تساهم بدورها في تحصين لبنان تجاه تداعيات الصراعات في محيطه. ولكن لا شك أيضاً في أن لبنان سيعزز استقراره لو التزم فعلاً سياسة "النأي بالنفس"، أي بكلام آخر سياسة عدم الانحياز تجاه المحاور الإقليمية والدولية، مع تأكيد تضامنه الثابت مع قضايا العرب المشتركة والعمل من أجلها.

كان لا بدّ، قبل البحث في الإصلاحات المطلوبة، من أن نخصّص القسم الأول من هذا الكتاب للمكوّنات الثلاثة الرئيسية لـ "أصول المسألة اللبنانية"، عنيّا بها الطوائف والدولة والمواطن.

ففي الفصل الأول عملنا على تبيان أن العامل الأساسي الذي يحافظ على نجمة الطوائف ويحرّكها لم يعد المُعتقد الديني الذي تأسست من حوله، بل أضحت عامل "العصبية" بحسب النموذج القبلي، كما شرحه ابن خلدون في "المقدمة" الشهيرة. وكان لا بدّ أيضاً من تبيان كيف تطوّرت، لا بل كيف تحوّلت، هذه الطوائف عبر العصور، في حين لا يريد البعض أن يرى فيها سوى قدر محتوم أو فريدة أزلية.

ولما كان الاعتراف بالفرد هو من أركان مفهوم المواطنة، فقد حاولنا في الفصل الثاني استخراج العناصر التي ساهمت في نمو الفردانية في لبنان المعاصر، كما تطرّقنا بعدها الى مسألتَي المساواة والمشاركة

السياسية، المكوّنتين بدورهما للمواطنة. وحاولنا من ثمّ أن نبيّن كيف أن الدولة اللبنانية والنظام السياسي القائم لا يسمحان بتحقيق المواطنة التامة بسبب تقييدهما حقوق الطوائف على حساب حقوق الأفراد.

تبرز هنا مركزية علاقة الدولة بكلّ من الطوائف والأفراد، مما جعلنا نخصّص الفصل الثالث للنظر في ظروف قيام الدولة اللبنانية وفي إشكالياتها اليتيمية، وقد قادنا ذلك إلى الخلاصة أن الدولة تكون جذيرةً بهذه التسمية فقط عندما تتججح في فرض استقلاليتها عن الطوائف المختلفة وتكوين حيّز خاصّ بها، وليس المقصود هنا دولة تُقام في وجه الطوائف من جهة، ولا دولة تقوم على تسامح الطوائف تجاهها من جهة أخرى، بل دولة قادرة على احتواء الطوائف من ضمنها وعلى تجاوزها في الآن نفسه. وعندها يكون في إمكان اللبنانيين أن يعتبروا عن أنفسهم، بل أن يسمّعوا صوته، كمواطنين متساوين وأحرار.

بعد المكونات الرئيسية لـ "المسألة اللبنانية"، نبحث في القسم الثاني من الكتاب في القضايا المتعلقة بهشاشة الدولة وأزمة النظام السياسي اللبناني. فننتوقف أولاً عند جذور الحرب في لبنان (1975-1990) ومساراتها، ومن ثمّ تقدّم استعادة تقيميّة لاتفاق الطائف الذي سمح بإيقاف هذه الحرب وإرساء نوع من "السلم الأهلي". تبرز هنا من جهة، أهمية التوازنات الجديدة، الداخلية والإقليمية، التي عكسها هذا الاتفاق والتي سمحت بإسكات المدافع، كما نبيّن من جهة أخرى، نقاط الخلل في هذا الاتفاق والمشاكل الناجمة عن الانتقائية في تطبيق بعض بنوده أو في تشويه بعضها الآخر في الممارسة. ومن هنا، ننتقل في القسم الأخير من الكتاب إلى تفصيل الإصلاحات التي باتت مطلوبة في رأينا والتي أشرنا إلى عناوينها في مطلع هذه المقدمة.

في الختام، نهنأ التذكير بهذه الكلمات من "ذكريات" الكسي دي توكفيل، التي اختارها دومينيك شوقالبييه ليضعها في مطلع كتابه المرجع عن لبنان، "مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا"، الصادر عام 1971:

"إنني أميل إلى الاعتقاد أن ما يُسمّى بالمؤسسات الضرورية غالبًا ما يكون تلك المؤسسات التي اعتاد عليها المرء، إلا أن نطاق الممكن في ما يتعلّق بالحقّ العام، هو في الواقع أرحب بكثير مما يتصوره البشر الذين يعيشون في أيّ مجتمع".

التعليقات

التعليقات المنشورة لا تعبر عن آراء أصحابها

التعليقات 0

مرحباً الزائر

إضافة تعليق...



أشرف الإسلامى شاعراً من طبريا

الكاتب

الزمن المحن - ثقافة
ثقافة

مكتبات أخرى للكاتب

محمد خضير - القاموس الفلسطيني

الكتاب 2025/07/29

"كافكا نحو أدب أفني" لجيل دولوز وفيليكس غواتاري... مقابلة

الكتاب 2025/07/29

رسالة الرئيس الكولومبي فرانكو: أعترف أنني أحب وأنت وبتعان

الكتاب 2025/07/29

"الطريق إلى الوطن، ربح هرن برشفه كمال جيلانط"

الكتاب 2025/07/29

عرض المزيد

الأكثر قراءة

شبهة الجفيرة



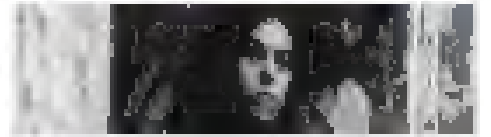
رسالة الرئيس الكولومبي القرامب، أعترف أنني أحب



هذي بركات، أكتب عن أناس يكرهون بلادهم



"العسلما المؤونة" ... محمد اسويد يوزخ لأفلام الحرب



نوري الجراح لـ "العدن"، سوريا ستواجه صولع أفكار



"الطريق إلى الوطن، ربع قرن برفقة كمال حليلاط"



تابعنا عبر مواقع التواصل الاجتماعي



اشترك في النشرة الإخبارية ليصلك كل جديد

اشترك معنا في مجلة المهندسين المعماريين على النطاق العالمي

أدخل بريدك الإلكتروني

اشترك الآن



جريدة "الحياة" الإلكترونية: جريدة إلكترونية مستقلة مقرها بيروت تعكس التيار المحلي اللبناني والعربي

روابط سريعة

الرئيسية	رأي
سياسة	ثقافة
اقتصاد	ميدان
عرب و عالم	الكاريكاتير
مخططات	

معلومات

نبذة عنا
اتصل بنا
حقوق النشر
إعلاناتكم
خريطة الموقع
وظائف شائعة

النشرة البريدية

خداوة برسوناك وتكون ممن يتابعون على الخبر في يدرة جهوره

أدخل بريدك الإلكتروني

أضفك



١٠ جميع الحقوق محفوظة لتسويق المدن 2022. جميع الحقوق محفوظة للمدينة. جميع الحقوق محفوظة للمدينة.